حتى لا تتعطل مصالح الدولة والمواطنين

مطالبات نيابية بسرعة تشكيل الحكومة .. ونواب سابقون ونشطاء: اعقدوا جلسات من دونها

فيصل الكندري: القضايا الشعبية أولويات لن نتنازل عنها ولن نساوم عليها

ما يحدث اليوم من جمود في العلاقة بين السلطتين عطل كل القضايا التي تلامس الشعب

فيصل الكندري متحدثا بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة

لحظة انسحاب الحكومة من جلسة مجلس الأمة في يناير الماضي

الموقعون على البيان

- د.عروب الرفاعي
- د. أحمد الذايدي
- عبد الرحمن العنجري
- عبد الله عكاش المطيري
- صالح الملا
- خالد ساير العتيبي
- راكان الفضالة
- عبد العزيز السيف
- عبد الوهاب البابطين
- نوال ملا حسين
- حسن العيسى
- شعيب القلاف
- فيصل البريدي
- د. ساجد العبدلي
- محمد جوهر حيات
- الحميدي السبيعي
- بدر السنعوسي
- محمد المطني
- د. محمد مساعد الدوسري
- مشاري الحمد
- بدر النجار
- د.فواز الجدعي
- سليمان يوسف الجاسم
- د.خالد الوسمي
- ايمان جوهر حيات
- خالد سريع الهاجري
- عبدالله محمد المفرج

ضرورة الابتعاد عن افتعال الأزمات وتسجيل المكاسب السياسية على حساب مصالح المواطنين

تغليب الحكمة في التعاطي بشأن الملفات كافة من دون التنازل عن حقوق ومكتسبات الشعب

المجلس الحالي جاء بنهج جديد وتصحيح مسار ولكن لم يحدث شيء من كل هذا

نواب سابقون وناشطون: على أعضاء «الأمة» الحاليين النهوض بمسؤولياتهم وعدم خلق المبررات

لبى الشعب النداء في انتخابات استثنائية ومبكرة أملاً في تحقيق التغيير المنشود

المجلس معطل منذ ما يقارب الشهرين وجميع الوزراء وأغلب قيادييها يعملون بالتكليف

على الرغم من انتهاء المشاورات التي تسبق تكليف رئيس الحكومة، وقرب الإعلان عن الرئيس المكلف بتشكيلها، طالبت أصوات نيابية بسرعة تشكيل الحكومة لكي تنتظم جلسات مجلس الأمة، كما طالب نواب سابقون ونشطاء سياسيون بعقد الجلسات من دون حضور الحكومة.

في هذا السياق دعا النائب فيصل الكندري إلى سرعة تشكيل الحكومة الجديدة وعدم تعطيل مؤسسات الدولة ومصالح المواطنين، مطالباً رئيس الحكومة القادم باختيار وزراء أكفاء قادرين على تحمل المسؤولية والتحاور مع مجلس الأمة لتحقيق طموحات المواطنين.

وقال الكندري في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أمس إن ما يحدث اليوم من جمود في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وصل إلى درجة تعطيل كل القضايا التي تلامس الشعب الكويتي، ومصلحة الوطن.

وبين أن الشعب الكويتي كان يراهن على مجلس الأمة وإنجازاته، مؤكداً أن تحقيق ما يتطلع إليه الشعب الكويتي واجب.

وشدد على ضرورة الابتعاد عن افتعال الأزمات وتسجيل المكاسب السياسية، منوهاً إلى أهمية تحقيق مصالح المواطنين وأولويتها وعلى الحكومة والنواب الالتفات إلى مصلحة الوطن والمواطن.

وذكر الكندري إن استقالة الحكومة ليس معناها تجميد مصالح الشعب من تعيينات ونقل وغيرها، مضيفاً «كان يفترض على الحكومة عدم تعطيل مصالح الشعب بمجرد استقالتها».

ودعا إلى تغليب الحكمة في التعاطي بشأن الملفات كافة من دون التنازل عن حقوق ومكتسبات الشعب، وأن يكون الجميع على قدر المسؤولية.

وخاطب الكندري رئيس الوزراء القادم ووزراءه والنواب وحكماء البلد وجمعيات النفع العام بتغليب الحكمة، إذ إن على كاهلهم تقع مسؤولية سياسية في الحفاظ على مصلحة الكويت والكويتيين في مرحلة حساسة وحرجة للغاية.

وبين الكندري أنه منذ بداية المجلس الحالي وهو يطالب بضرورة تحسين الظروف المعيشية للمواطن، منها زيادة الرواتب ومعالجة التضخم وزيادة الأسعار، وقضايا القروض والمتقاعدين والأدوية وتوفيرها والإسكان والصحة والأمن الغذائي.

وأضاف إن من ضمن القضايا أيضاً التي ينبغي معالجتها ونادى بمكافحتها محاربة الفساد ومحاربة التعيينات التي حدثت والنقل، منوها إلى أن الفساد ليس فقط مالياً بل أيضا إداري.

وذكر الكندري رئيس الوزراء أن النقل والندب والتعيين الذي حدث به ظلم وقع على أهل الكويت، داعياً إياه إذا تم تكليفه مرة أخرى إلى أن يرفع الظلم عن أهل الكويت، فمن غير المقبول أن تقتصر التعيينات على أبناء وزراء أو نواب أو لصالح أطراف معينة.

وأوضح أن المجلس الحالي جاء بنهج جديد وتصحيح مسار ولكن لم يحدث شيء، مضيفاً «هذه فرصتك الأخيرة إذا تم تكليفك».

وقال «نحن في انتظار تشكيل الحكومة الجديدة والمطالبات بالقضايا الشعبية ستبقى لنا أولوية ولن نتراجع عنها ولن نساوم عليها، وعلى رئيس الحكومة والوزراء الجدد أن يدركوا أن مصالح الشعب وقوانينه ستبقى نبراسا لنا في العمل والتعامل والتعاون في المرحلة المقبلة».

وذكر الكندري إن الحكومة السابقة حظيت بدعم شعبي ونيابي واسع ولم ترد التحية بأحسن منها ولم تقدم ما يدل على جديتها في البحث عن توافق مع المجلس، فالسياسة فن الممكن.

وشدد على ضرورة إيجاد توافق نيابي حكومي في المرحلة المقبلة وأن تكون الحكومة الجديدة على قدر الطموح والثقة وأن تضع في اعتبارها عدم العودة إلى المربع الأول لأن مصلحة المواطنين فوق كل اعتبار.

وأكد الكندري أن «مصلحة الشعب والبلد أغلى من بشوتكم وأغلى من كراسينا، وعندما نطالب بحقوق المواطنين فنحن لا نطلب المستحيل لأنها حقوق مكتسبة وفق الدستور، ووجودنا جاء بتكليف من المواطنين لرفع المعاناة عن أهل الكويت بعيدا عن إجراءات الحكومة وتجميدها وتعطيلها مؤسسات الدولة».

وطالب أن يكون العمل السياسي في المرحلة المقبلة وفق النهج الذي جاء بالخطاب السامي، والذي تعهد فيه سمو ولي العهد والذي التزم به سمو رئيس مجلس الوزراء في الخطاب الأميري.

وذكر «عندما يكون برنامج عمل الحكومة عنوانه الرفاه للمواطنين فعلى الجميع تنفيذ هذا البرنامج، ولنا حديث وملاحظات حول برنامجها عندما يتم طرحه في مجلس الأمة».

وحمل الكندري النواب جانباً من المسؤولية السياسية في الفترة السابقة، تمثلت في الخلافات الواضحة والمكشوفة للناس، داعياً زملاءه النواب إلى نبذ هذه الاختلافات والخلافات والتعاون والتنسيق لمصلحة الشعب والمواطنين والتوافق والعمل على احتضان القضايا الشعبية وإيجاد البدائل لتحقيق طموحات الشعب وأن نكون على قدر المسؤولية وتحملها أمام الشعب.

وأكد أن المناداة بالتعاون لا يعني التنازل عن الاستحقاقات الشعبية التي كانت وستظل أولوية للنواب، مشيراً إلى أن الحكمة تتطلب التنسيق والتحاور وليس الهروب والتنازل.

وأضاف» كلي أمل وتفاؤل بالمرحلة المقبلة من تحقيق ما يستحقه الشعب الذي أولانا المسؤولية في انتخابات 2022».

وناشد الكندري القيادة السياسية بسرعة تشكيل الحكومة، مؤكداً أن الكويت زاخرة بالكفاءات التي من الممكن أن تكون عونا في إصلاح أحوال البلد والمواطنين، والتوافق مع المجلس على الأولويات الشعبية وما تحتاجه البلد من مشاريع.

ونوه إلى عدم وجود أي مشاريع حيوية ولا توجد نظافة في الكويت ولا علاج، ناصحاً رئيس مجلس الوزراء القادم باختيار رجال دولة على قدر المسؤولية والمواجهة والمناقشة والتحاور مع النواب، لتحقيق التفاؤل والرفاه للشعب الكويتي.

وختم الكندري بقوله» إن مصلحة الشعب والكويت فوق كل اعتبار وننتظر من الحكومة الجديدة على قدر المسؤولية».

على صعيد متصل دعا نواب سابقون وناشطون سياسيون النواب الحاليون إلى النهوض بمسؤولياتهم وعدم خلق المبررات والأعذار للتجاوزات التي يعتبر السكوت عنها إذناً شعبياً نيابياً بالخروج على الدستور ومخالفة أحكامه.

وأكدوا في بيان أصدروه تحت عنوان «كي لا يكون الصمت إذناً لانتهاك الدستور» أنه من غير المنطقي أن تتمتع الحكومة بصلاحية تعطيل المجلس.

وراوا أن البلاد مرت قبل شهور بمرحلة مخاض سياسي عسير بعد وقوف الكثير من أبناء الكويت الأوفياء لدستورهم والمدافعين ليس عن مواده فقط، وإنما عن روح كل نص دستوري ورد فيه.

وعليه استقبل أبناء الكويت عصر يوم 22 يونيو 2022 الخطاب التاريخي السامي الذي ألقاه سمو ولي العهد، والذي أكّد على حمايته للدستور ووقوفه مع الشعب وثقته به لتصحيح المسار الشعب هو المصير والامتداد والبقاء والوجود ليقوم بنفسه بإعادة تصحيح مسار المشهد السياسي من جديد بالشكل الذي يحقق مصالح الوطن».

وأضاف البيان: «وقد لبى الشعب النداء في انتخابات استثنائية ومبكرة أملاً في تحقيق التغيير المنشود وتصحيح المسار وفقاً لبرامج معلنة واستراتيجيات واضحة تراعى فيها مصالح الدولة وإمكاناتها وظروفها الإقليمية والتغيرات الدولية التي أصبحت محلا لاهتمام الجميع. إلا أن واقع العمل جاء خلافاً لكل الطموحات المشروعة والآمال الكبيرة التي تتطلع إلى عهد جديد، فأتت الممارسة شبيهة لسابقتها وجاء عمل الحكومة ليهدم كل الطموحات ويحبط كل التطلعات، متجاوزاً أحكام الدستور وآلياته، ضارباً بعرض الحائط كل التعهدات والالتزامات السياسية التي جاءت في الخطاب السامي بافتتاح الفصل التشريعي».

وأردف: «يؤلمنا نحن الموقعون أدناه واقع المشهد السياسي الحالي، فالمجلس مُعطّل منذ ما يقارب الشهرين وجميع وزراء الكويت وأغلب قيادييها يعملون بالتكليف، وأغلب نواب الأمة اختاروا الهدنة مقابل استمرارهم في السلطة».

وأضافوا: «كيف يُقبل منطقياً أن تتمتع الحكومة بمثل هذا الخيار الذي لا يتفق مع الدستور نصاً ولا روحاً؟، إذ لا يجوز التحجج بممارسات سابقة لا أساس لها، وهو الأمر الذي يوجب على النواب منح الأمة صلاحياتها الدستورية بعقد الجلسة واستمرار جدول أعمال المجلس مع اكتمال النصاب دون حضور ممثل للحكومة، منوهين إلى أن الحكومة استخفت بإرادة الأمة وتجاهلت قواعد العمل الدستوري السليم فلا يمكن القبول بممارساتهم كجهاز يوكل له مهام إدارة شؤون البلاد ورسم سياساتها، لذلك إن تقاعست الحكومة عن واجبها بحضور الجلسات فهذا لا يعني إخلاء مسؤولية أعضاء مجلس الأمة عن أداء واجبهم الدستوري وفق نص المادة 97 من الدستور..

اقتراح نيابي بمنح أبناء الكويتية الإقامة الدائمة وعددا من الامتيازات والتسهيلات

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بشأن الحقوق المدنية لأبناء الكويتية، بمنحهم حق الإقامة الدائمة، وعدد من الامتيازات والتسهيلات وفقا لضوابط وإجراءات تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.

وجاء في نص الاقتراح الذي تقدم به النواب د. جنان بوشهري، عالية الخالد، صالح عاشور، د. مبارك الطشه، وأسامة الشاهين، ما يلي:

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم الأميري رقم "5" لسنة 1959 بقانون التسجيل العقاري والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم الأميري رقم "15" لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم الأميري رقم "17" لسنة 1959 بقانون بقانون إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له، وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم "61" لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم بالقانون رقم "15" لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم بالقانون رقم "74" لسنة 1979 بتنظيم تملك غير الكويتيين للعقارات المعدل بالمرسوم بالقانون رقم "119" لسنة 1986، وعلى المرسوم بالقانون رقم "68" لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم بالقانون رقم "67" لسنة 1980 بإصدار القانون المدني المعدل بالقانون رقم "15" لسنة 1996، وعلى القانون رقم "32" لسنة 1982 في شأن نظام المعلومات المدنية، وعلى القانون رقم "51" لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم "44" لسنة 1993 في شأن الشركات التي يشترك في ملكيتها كويتيون وغير كويتيين، وعلى القانون رقم "6" لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم "8" لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم "21" لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل، وعلى القانون رقم "1" لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يقصد بالعبارات الآتية:

– المرأة الكويتية: كل من ولدت في الكويت أو خارجها لأب كويتي بالتأسيس أو بصفة أصلية.

– ابن الكويتية: كل من ولد داخل الكويت أو خارجها لامرأة كويتية بموجب عقد زواج رسمي وقانوني صحيح.

– الإقامة الدائمة: تصريح يسمح لأبناء المرأة الكويتية من الجنسين التمتع بالمزايا والحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة الثانية

يُمنح ابن الكويتية حق الإقامة الدائمة منذ الولادة ويُمنح بطاقة مدنية تجدد كل خمس سنوات من دون النظر إلى صلاحية جواز السفر.

المادة الثالثة

يُعفى ابن الكويتية حامل الإقامة الدائمة من شرط نقل إقامته في حال التحاقه بالعمل في القطاع الخاص أو العام.

المادة الرابعة

تسقط إقامة ابن الكويتية حال غيابه عن الكويت مدة تزيد على سنة تُحسب من تاريخ خروجه منها وتحدد اللائحة الحالات المستثناة من هذه المادة، كما تسقط الإقامة في حال طلب الأم الكويتية ذلك.

المادة الخامسة

يُمنح ابن الكويتية امتيازات وتسهيلات – وفقا لضوابط وإجراءات تحددها اللائحة التنفيذية – تمكنه من:

–1 تأسيس الشركات والمشاريع التجارية ومن دون الحاجة إلى شريك كويتي.

–2 التسجيل في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والاستفادة من المزايا التي تقدمها المؤسسة وفقا للضوابط والنظام الذي تضعه المؤسسة في هذا الشأن.

–3 حق الرعاية الصحية في الجهات الحكومية.

–4 حق التعليم في المؤسسات الحكومية كافة، وحق التعليم العالي في الجهات الحكومية والأهلية داخل دولة الكويت.

–5 التعيين في القطاع الحكومي من خلال نظام خاص بذلك في ديوان الخدمة المدنية مع مساواتهم في الأجور الممنوحة للكويتيين، على أن تكون لهم أولوية التوظيف بعد الكويتيين مباشرة وعلى ألا تُطبق عليهم سياسة الإحلال.

–6 الحصول على المزايا الممنوحة للكويتيين في حال تعيينهم في القطاع الخاص.

المادة السادسة

إذا آل إلى أبناء الكويتية عن طريق الميراث عقار سكني واحد يحق له التمتع به كسكن أو بيعه على أن يتم تسجيل العقار بصفته وريثا ولا يورث لمن بعده من غير الكويتيين.

المادة السابعة

لا تحول الحقوق الممنوحة وفقا لهذا القانون، دون الاستفادة من أي حقوق أو امتيازات تُمنح في أي قوانين أو قرارات أخرى.

المادة الثامنة

يُصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية.

المادة التاسعة

يُلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة العاشرة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

اقتراح نيابي بمنح أبناء الكويتية عددا من الامتيازات والتسهيلات